

المسائل التطبيقية لمبدأ الرحمة

في أحكام العبادات

د. خيرية بنت عمر بن موسى (*)

• المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ﷺ.

وبعد،،،

فإن الأمة الإسلامية تواجه اليوم تحديات تهدف إلى إضعاف قوتها والتقليل من هيمنتها فهي تواجه أعنف حرب وأشرسها حيث إنها حرب فكرية وإعلامية يستطال فيها على رموز الإسلام بغرض التقليل من شأنهم وإسقاط هيبتهم في نفوس أتباعهم فلا يحفلون بهم بله أن يقتدوا بهم أو يسيروا على طريقتهم وقد بين الباري سبحانه سبب هذا العداء حيث قال: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩].

و قد كان عداء أهل الباطل لأهل الحق منذ أن بزغ فجر الإسلام ظاهراً لا يخفى على أحد، و ذلك شأنهم على مر القرون، فكانت أساليبهم لا تخلو من العنف في كثير من أحوالها وصورها والحروب الصليبية أكبر شاهد على ذلك، والجديد في هذا القرن أن الأساليب اختلفت وتطورت ودخلت في

(*) المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالي - جامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم الشريعة.

كل الميادين، كما أنهم أثروا تلوين أساليبهم وخطاباتهم بصورة تلامس مشاعر الناس؛ فتعالت أصواتهم بالشعارات البراقة التي تستفز عقول البسطاء، وتستهوئ كثيرًا من الدهماء، فكان من أبرز تلك الشعارات: شعار حقوق الإنسان؛ فأسسوا كثيرًا من الجمعيات، وأنشؤوا الهيئات، ورصدوا كثيرًا من الأموال، وجمعوا التبرعات للعناية بتلك الحقوق، وفرضوا الوصاية على البشرية جمعاء؛ فأرسلوا البعثات التبشيرية إلى كثير من الدول الفقيرة - ومنها البلاد الإسلامية - بحجة نصره المظلوم، ورعاية حق الطفل والضعيف، ومواساة المكلوم، فانبهر الكثير بذلك العطاء؛ فتمكن الأعداء من بسط نفوذهم على نفوس الضعفاء بكلماتهم الهامسة الساحرة وأيديهم المعطاء الحانية؛ حتى تبعهم جمع من المسلمين، وما ذاك إلا لجهلهم بحقيقة الدين الإسلامي وأسبقته في العناية بحقوق الإنسان على أتم وجه وأبلغ مقام.

وقد تأكد الآن بيان عظمة دين الإسلام وإبراز سماحته ورحمته بجميع المخلوقات ومنها العجماوات؛ لاسيما وأن أعداء الملة السمحاء قد تهادوا في العدوان، فتناولوا على رسول ﷺ.

ولما كان سبيل الدعوة يقتضي الحكمة والدفع بالتي هي أحسن؛ فإنه ينبغي على طلبة العلم الرد بالحسن؛ وذلك ببيان محاسن هذا الدين، وتسليط الضوء على مبدأ الرحمة وإبراز معالمها؛ ليتجلى للأعيان مفهوم التكامل والتوازن الحق في الدين الإسلامي الذي أولى عناية للروح والجسد معًا؛ الأمر الذي أسهم في تحقيق السعادة التي استشعرها كثير من أتباعه؛ حتى قال قائلهم: "لو يعلم الملوك و أبناء الملوك ما نحن فيه من السعادة لجالدونا عليها بالسيوف"^(١) وقد بين النبي ﷺ السر في تلك السعادة حينما أذن للحبشة

(١) تروى هذه المقولة عن إبراهيم بن أدهم رحمه الله. ينظر: رهبان الليل لسيد العفاني ٣٩١/١.

أن تلعب بالعصي في مسجده فقال رداً على من تعجب من صنيعه: (العلم يهود أن في ديننا فسحة إني أرسلت بحنيفية سمحة)^(١)
ولعل من أبلغ الصور التي يجب العناية بإبراز معالم الرحمة فيها:
الشعائر التعبدية؛ للأمور التالية:

الأول: أنها محك إيجاد الخلق، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

الثاني: أنها مناط تكليفهم؛ قال تعالى: ﴿يَبْلُوكُمْ أَبْكُرُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

الثالث: لأن من الناس من يستغلها؛ بنحو ما حكى الباري عنهم فقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، وقال أيضاً: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا﴾ [النساء: ١٤٢].

الرابع: ولأنها تحفز المؤمن حين تغلبه النزعة الطينية - المخلوق منها-؛ فتشده وتدعوه إلى التراخي، فإذا وقف على معالم الرحمة في العبادة وسماحة الدين؛ نشط لأدائها واستسهلها ولسان حاله يقول قبل لسان مقاله: "أرحنا بها يا بلال"^(٢).

(١) مسند الإمام أحمد رقم (٢٤٨٥٥)، (٢٥٩٦٢). قال محقق المسند حديث قوي مروى بإسناد حسن.

(٢) والأصل في هذه المقولة ما رواه أبو داود في سننه، بإسناده عن سالم بن أبي الجعد قال قال مسعر أراه من خزاعة ليتني صليت فاسترحت فكأنهم عابوا عليه ذلك فقال سمعت رسول ﷺ يقول: (يا بلال أقم الصلاة أرحنا بها). رقم (٤٩٨٥). والحديث صححه الألباني ينظر صحيح سنن أبي داود، ص ٥٣٩، ط، بيت الأفكار الدولية.

الخامس: إنها تربط مسائل العبادات بالجانب الوجداني الذي يحتاجه المعلم في عرض مسائل العبادات بصورة محفزة و مشوقة للسامع.

فالحديث عن معالم الرحمة في الشعائر التعبدية ذو شجون؛ إذ إنه يتحدث عن أمر قد يخفى على كثير من العوام، فالرحمة ومعالمها في العبادات لا يستشعرها إلا الخاشعون: ﴿وَلَهَا لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]

ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع في كونه يزيل شبهة النقل، ويقيم الحجة على المتباطئين كما يسهم في ترغيب اليافعين والمراهقين - المأمورين حديثاً بتلك الشعائر والمؤلفة قلوبهم - على أدائها وتتبين منه أيضاً القاعدة الشرعية - الكبرى - التي تركز عليها العبادات والمستتبطة من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، مع قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمُ إِنَّا اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، حيث يتقرر من مدلولهما اليسر والسماحة في هذا الدين بنحو ما قال الباري سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، بكل ما تعنيه كلمة الرحمة وما تتضمنه من صور بديعة تتجلى في تيسير الطاعات ومضاعفة الحسنات وإيجاد مواسم الطاعات وترتيب الأجر العظيم على العمل القليل والعفو عن الخطأ والنسيان .

وتأتي أهميته أيضاً في كونه يقدم أنموذجاً لمن أراد أن يجدد أسلوب الخطاب الديني لأن التجديد إن لم يكن بذكر محاسن التشريع وبيان معالم الرحمة فيه، أو ببيان مقاصد الإسلام و تسليط الضوء على الومضات المشرقة فيه فإن في تجديده نظر لأنه لا يتصور أي تجديد في دين قد كمل وشرعية قد

أحكمت وأتمت على أحسن وجه وأكمل تفصيل إلا ببيان فضائله وما يرغب فيه.

• الدراسات السابقة:

لم تسبق الكتابة في هذا الموضوع كبحث علمي كما ظهر لي بعد البحث والتحري، والعلم عند الله.

• منهج البحث:

لكي يتضح المقصود من البحث سلكت المنهج الآتي:

١- قسمت البحث إلى أربع مباحث وكل مبحث إلى مطالب وكل مطلب

إلى مسائل.

٢- التزمت في أمهات المسائل بالأحاديث المتفق عليها أو الواردة في أحد الصحيحين لتكون مسائل البحث محل تسليم وقبول كما هو الشأن لدى عامة طلبة العلم الذين يعدون أحاديث الصحيحين في المنزلة الثانية بعد كتاب الله من حيث التصديق والقبول.

٣- حرصت على الجمع بين مدرستي الحديث والرأي وذلك عند بيان وجه الدلالة من الحديث ليكون للمسألة وقعها عند من يعتني بأقوال علماء المدرستين أو بأحدهما.

٤- عنونت المسائل وفقاً لمذهب الجمهور فيها لأن ما ذهبوا إليه أقوى فيكون أدعى للقبول

٥- غالباً ما أذكر القول المخالف للجمهور دون عرض لأدلته لأن الغرض هو تسليط الضوء على من قال بالحكم الذي - تبينت منه معالم الرحمة- وكثرتهم المأثرة في اعتبار الحكم.

٥- ترجمت للأعلام المذكورين ما لم يكونوا من مشاهير الصحابة والتابعين وغيرهم.

• توطئة:

أن التشريع السماوي كله رحمة يتبين هذا من قوله تعالى على لسان نبيه نوح عليه السلام: ﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ يَنْبَغٍ مِنْ رَبِّي وَأَنْتُمْ رَحِمَةٌ مِنْ عِنْدِي فَعُتِبَتْ عَلَيْكُمُ أَنْزِلُكُمْ مَكُومًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨]، وجاء على لسان صالح عليه السلام: ﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ يَنْبَغٍ مِنْ رَبِّي وَأَنْتُمْ رَحِمَةٌ مِنْ عِنْدِي فَمَنْ يَصْرِفُنِي مِنْ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ ﴾ [هود: ٦٣] وجاء في شأن شريعة موسى عليه السلام: ﴿ وَبَيْنَ قَبْلِهِ كُتِبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [هود: ١٧]، وقد اكتملت الرحمة بجميع مظاهرها وصورها في الشريعة الإسلامية حيث قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾، وأكد هذا قوله ﷺ (إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق)^(١).

• المبحث الأول:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الطهارة:

وفيه مسائل

المسألة الأولى: في النهي عن الاستجمار بالعظم والروث لأجل رعاية حقوق الخلق:

دل عليه الحديث الذي رواه الإمام مسلم بإسناده عن علقمة عن ابن

(١) رواه الحاكم في المستدرک ٦١٣/٢، ورواه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (٤٥).

مسعود أنه قال في حديثه عن ليلة الجن: قال النبي ﷺ «أتاني داعي الجن، فذهبت معه، فقرأت عليهم القرآن». قال ابن مسعود: فأنطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم. وسألوه الزاد، فقال: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحمًا، وكل بكرة»^(١) علف لدوابكم». فقال رسول الله ﷺ: «فلا تستنجوا بهما؛ فإنهما طعام إخوانكم»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث: يتبين من تعريف الاستجمار: وهو إزالة الخارج من السبيل بالحجارة ونحوها^(٣). وقد نهى الرسول ﷺ عن إزالة الأذى بالعظم والروث للعلة المذكورة في الحديث، ويتأمل علة النهي تتجلى معالم الرحمة؛ وهي أن عناية الرسول ﷺ بالمؤمنين من أمته لم تكن قاصرة على الإنس منهم فقط؛ بل كانت شاملة للجن أيضًا، وأن رفقه بالحيوان كان عامًا^(٤)؛ فلم يكن قاصرًا على الحيوان الذي يدرك بالأبصار بل شمل دواب الجن التي لا نبصرها، إذ إن سلامة دوابهم تعني سلامة العيش وطيب الحياة لهم^(٥). ومن هذا المعنى يتأكد مدلول قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وهذا الذي دل عليه الحديث قد ذهب إليه جمهور العلماء، وبه قال

(١) ربيع نوات الظلف والخف إلا البقر الأهلية. ينظر القاموس المحيط مادة (بعر)، معجم

لغة الفقهاء لمحمد قلعة جي و حامد قنبي، ص ١٠٨.

(٢) رقم (٤٥٠).

(٣) الروض المربع بشرح زاد المستقنع، لمنصور البهوتي، ص ٢٢.

(٤) لمزيد من التفصيل ينظر: كتاب الفرق بالحيوان في الإسلام لطفه فرح آل طه.

(٥) ينظر صور رحمته بالجن في كتاب نبي الهدى والرحمة لعبد المجيد البيانوني،

ص ٢٥٢-٢٥٤.

الثوري وإسحاق - رحمهما الله -^(١) وخالف في ذلك الأمام أبو حنيفة فقال بجوازہ بالروث وبالعظم^(٢) وأباح الأمام مالك الاستجاء بالطاهر منهما^(٣) وما ذهب إليه الجمهور أصح لموافقته للحديث الصحيح ولا يؤثر الرأي المخالف في مبدأ الرحمة واعتبارها في هذه المسألة لأن القائلون بجوازہ يسلمون بدلالة الحديث والنهي الوارد فيه^(٤) ولهذا يأثمون من استجمر بهما فخلافهم للجمهور إنما هو في الإجزاء^(٥).

المسألة الثانية: في الترغيب في الوضوء، والتحفيز عليه، وجعله مكفراً للذنوب.

لما جعل المشرع الوضوء شرطاً لصحة الصلاة رغب فيه، ورتب عليه الأجور الكبيرة التي من شأنها أن ترغب النفوس في الإقدام على تلك العبادة بطواعية؛ ولا سيما وأن هذه العبادة قد تستتقلها بعض النفوس في المواسم الباردة، أوفي الأحوال التي ينتاب الجسد شيء من النمل؛ كالرغبة في متابعة النوم ونحوه.

فمن هذه الأحاديث التي جاءت مرغبة في الوضوء: ما رواه أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين^(٦) من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل»^(٧).

(١) موسوعة مسائل الجمهور، لمحمد نعيم ساعي، ٧٩/١.

(٢) ينظر: الهداية للمرغيناني ٢١٦/١، وحاشية ابن عابدين ٢٢٧/١، ٢٢٦.

(٣) ينظر: مواهب الجليل للحطاب، ١٧/١ اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة ٤٩/١، موسوعة مسائل الجمهور ٧٩/١.

(٤) ينظر الهداية المرجع السابق، ومواهب الجليل، ١٦/١.

(٥) ينظر الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري ٨٩/١، ٨٨.

(٦) من التحجيل؛ وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس، والمراد به النور. ينظر: فتح الباري: ٢٣٦/١.

(٧) رواه البخاري في صحيحه برقم (١٣٦).

وجه الدلالة من الحديث: تتبين دلالاته من الترجمة التي نص عليها الإمام البخاري - رحمه الله - حيث قال: "باب فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء"^(١). فالحديث إذا جاء مبيناً فضل من لم يقتصر على المواضع المعروفة وزاد عليها زيادة تتفق بما هو مشروع؛ لأن تعدي محل الفرض بقليل يتحقق معه الإسباغ بيقين، قال ابن حجر: "وإذا كان هذا الفضل لمن زاد على الواجب فكيف الظن بالواجب؟!". وبهذا أيضاً تتجلى معالم الرحمة الكامنة في الترغيب في هذه العبادة؛ إذ إن هذا الفضل وهذا الترغيب خاص بالأمة المحمدية، ألا ترى أنه ﷺ قال: (إن أمتي) بصيغة التوكيد، أما وجه اختصاصها به: فلكون الأمم السابقة قد عرفت الوضوء وعملت به كما جاء في قصة سارة ؑ مع الملك الذي أعطاها هاجر: أن سارة لما هم الملك بالدنو منها قامت تتوضأ وتصلي، وفي قصة جريج الراهب أيضاً: أنه قام فتوضأ وصلى ثم كلم الغلام^(٢). فالعبادة التي من شأنها أن تميز الأمة من بين سائر الأمم يوم القيامة لاشك أنها ستحفز الهمم لحيازة ذلك الشرف، وتجعل تلك العبادة المشروطة - التي يعاقب تاركها - تؤدي طواعية ورغبة لا رهبة.

وقريب من هذا قوله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء؛ خرجت خطاياها من جسده؛ حتى تخرج من تحت أظفاره»^(٣). وقوله ﷺ «ألا أدلكم على ما يمحو

(١) وقد اختلف العلماء في القدر المستحب من التحجيل؛ فقيل في اليدين إلى المنكب، وفي الرجلين إلى الركبة، وقيل: إلى نصف العضد والساق، ينظر سبل السلام: ٤٩/١.

(٢) فتح الباري ١/٢٣٦

(٣) رواه مسلم رقم (٢٤٥).

الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟». قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «إسباغ الوضوء على المكاره.» الحديث^(١).

وجه الدلالة من الحديثين ظاهرة؛ وهي أن الوضوء والعناية بإسباغه سبب في تكفير الخطايا - والمراد بها صفائر الذنوب-، وما ورد في الحديث السابق مما يتعلق بمعالم الرحمة يصدق على هذين الحديثين أيضاً؛ إلا أنهما قد اشتملا على محفز أكبر، إذ إن تكفير الذنوب ورفع الدرجات مطلب عظيم يسعى لتحصيله كل مسلم كما هو ظاهر من تشوف الصحابة لمعرفة الشيء الذي يمحو الخطايا، ومبادرتهم بإجابة تساؤل الرسول ﷺ بقولهم: «بلى» -كما هو في الحديث الثاني- .

المسألة الثالثة: أن الشك في الوضوء بعد الفراغ منه غير مؤثر.

دل على هذا ما رواه البخاري بإسناده عن عباد بن تميم^(٢) عن عمه^(٣) أنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «لا ينفلت - أو لا ينصرف - حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^(٤).

وجه الدلالة من الحديث: قال الإمام النووي: «هذا الحديث أصل من أصول الإسلام، وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه؛ وهي أن الأشياء يحكم ببقائها

(١) رواه مسلم رقم (٢٥١).

(٢) هو عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني من أهل المدينة، يروي عن عمه عبد الله بن يزيد، وروى عنه الزهري وأهل المدينة. ينظر: الثقات لابن حبان، ١٤١/٥.

(٣) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري، أمه أم عمار بنت كعب بن عمرو بن عوف، قتل يوم الحرة سنة ٦٣ هـ وهو ابن ٧٣. ينظر الثقات ٢٢٣/٣.

(٤) صحيح البخاري رقم (١٣٧).

على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها. وقد دل على أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث؛ حكم ببقائه على الطهارة، ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة، وهذا مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف" وقد قال به الثوري وأهل العراق والأوزاعي والشافعي وهو مذهب أحمد رحمه الله. وحكى ابن هبيرة الإجماع على ذلك فقال "وأجمعوا على أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث فهو على الطهارة إلا مالكا فإنه قال: يبنى على الحدث ويتوضأ، وعنه رواية أخرى كمذهب الجماعة^(١).

وتتجلى معالم الرحمة في هذا الحديث بالتأمل في توجيه رسول الله ﷺ للسائل؛ حيث وجهه بالألا يلتفت للشك، كما أنه لم يأمره بالاحتياط بالرغم من أن فساد الوضوء يترتب عليه فساد الصلاة، وهذا من باب الرحمة بالأمة؛ لاسيما من ابتلي بالوساوس منهم؛ فإن أنجع علاج لهم ترك الالتفات للشك، والله أعلم.

المسألة الرابعة: جواز الصلوات كلها بوضوء واحد؛

دل على هذا الحديث الذي رواه مسلم بإسناده عن سليمان بن بريدة عن أبيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوْضُوءَ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ. قَالَ: «عَمْدًا صَنَعْتَهُ يَا عُمَرُ»^(٢).

(١) ينظر شرح صحيح مسلم ٢/٢٨٤، فتح الباري ١/٢٣٨، اختلاف الأئمة العلماء

٥٧، ٥٦/١، موسوعة مسائل الجمهور ١/٧٣.

(٢) صحيح مسلم رقم (٢٧٧).

وجه الدلالة من الحديث: قال النووي- رحمه الله-: "دل الحديث على جواز الصلوات المفروضات والنوافل بوضوء واحد ما لم يحدث، هذا جائز بإجماع من يعتد به"^(١). وتتجلى معالم الرحمة هنا في رفع النبي ﷺ الحرج عن أمته بخروجه عن عادته- التي يفعلها لأجل القربة- رغبة في التخفيف على الأمة، وقد تشتد الحاجة لدى البعض لمثل هذه الأحكام؛ لاسيما في البلاد التي يشتد البرد فيها، أو حينما تنقل وتشق الحركة بنحو ما هو عليه الشأن في كبار السن أو المرضى الذين يلزمون السرير لفترات طويلة.

وقد تعدد الرسول ﷺ خلف عادته لعلمه أن بعض الأخيار من أمته قد يشقون على أنفسهم رغبة في التأسى به ﷺ، ولاشك أنهم حين يبلغهم هذا الهدى عنه س يحملون أنفسهم على الأخذ بالسعة رغبة في التأسى أيضاً، والله أعلم.

المسألة الخامسة: الترخيص بالمسح على العمامة والخفين.

ويتبين هذا من الحديث الذي رواه البخاري بإسناده عن جعفر بن عمرو عن أبيه قال: "رأيت النبي ﷺ يمسخ على عمامته وخفيه"^(٢).

وجه الدلالة من الحديث ظاهر، وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال: ليس في المسح على الخفين^(٣) عن الصحابة اختلاف^(٤)؛ لأن كل من روي عنه منهم إنكاره فقد روي عنه إثباته.

(١) شرح صحيح مسلم ٢/١٨٠.

(٢) صحيح البخاري رقم (٢٠٥).

(٣) الخف: نعل من أدم يغطي الكعبين، ينظر: سبل السلام: ٥٦/١.

(٤) ينظر: اختلاف الأمة العلماء، لأبي المظفر الشيباني، ٦٨/١.

هذا في شأن الخفين، أما العمامة فقد اشترطوا في جواز المسح عليها وجود المشقة في نزعها؛ بأن تكون محنكة كعمائم العرب^(١).

وتتجلى معالم الرحمة هنا في احتياج المسلمين لهذه الرخصة ويتبين هذا من فرح الصحابة بمعرفتهم بها؛ فقد كان يعجبهم حديث جرير البجلي في ذلك؛ لكونه أسلم بعد نزول آية المائدة التي أمر فيها الباري بغسل القدمين.

ولعل حاجة المسلمين إلى ذلك في عصرنا أبلغ إذ إن الأكثر يتعيشون من خلال وظائف محكومة بزمان معين، فإذا ضاق الزمن المحسوب للصلاة حينها تتجلى نعمة هذه الرخصة، وتتجلى أكثر حين يشتد البرد وتطول ساعات السفر في البر أو الجو؛ حيث يشق على المسافرين نزع خفيه؛ لاسيما مع ضيق الأماكن المخصصة للدورات في وسائل النقل .

المسألة السادسة: في مشروعية التيمم بالتراب.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

وجه الدلالة من الآية: أن الله رخص لعباده عند فقدهم الماء أن يتيمموا، وهي رخصة^(٢) خاصة بالأمة المحمدية؛ كما جاء في الحديث: «جعلت لي

(١) ينظر الفتوح: ٣٠٥-٣٠٩.

(٢) الرخصة هي: الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر. ويرى العلماء أن أحكام الرخص ليست هي الأحكام الأصلية؛ بل هي أحكام وضعها الشارع للتخفيف على العباد، ولرفع الحرج والضيق عنهم. . ينظر الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس، لعبد الكريم النملة، ص ٤٢-٤٤.

الأرض مسجداً وطهوراً». وتتجلى معالم الرحمة هنا من أمرين: الأول من سبب النزول الذي رواه مسلم بإسناده عن عائشة رضي الله عنها: أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناساً من أصحابه في طلبها، فأدركتهم الصلاة، فصلوا بغير وضوء، فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه، فنزلت آية التيمم، فقال أسيد بن حضير: جزاك الله خيراً! فو الله ما نزل بك أمر قط إلا جعل الله لك منه مخرجاً، وجعل للمسلمين فيه بركة^(١). وتتجلى الرحمة في إشعار الله لعباده المؤمنين بمعيته وفضله عليهم؛ حيث ينزل لهم من الأحكام ما يثبت به أفئدتهم.

الأمر الثاني: الارتياح النفسي الذي نتج عن الشعور بالغبطة ورفع الحرج؛ فالأمر الواجب الذي يستعاض عنه بالبدل أكثر سعة من الواجب الذي لا بدل له، وهذا الذي نبه عليه "أسيد بن حضير" رضي الله عنه.

بقوله: "وجعل للمسلمين فيه بركة" والبركة تعني: الزيادة والسعة. وكون البديل شيئاً صالحاً تتقبله النفوس، أما صلاحه فلكون التراب فيه بعض المواد القاتلة للمكروبات، وأما تقبل النفوس له فلكونه المادة التي خلقوا منها قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

المطلب الثاني: الصلاة.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: التخفيف في أصل مشروعية الصلاة وإقامة الخمس ركعات مقام الخمسين ركعة في الأجر والثوبة.

دل عليه حديث الإسراء الطويل وذلك عند قوله صلى الله عليه وسلم: «فنزلت إلى

(١) رواه مسلم في صحيحه برقم (٣٦٧).

موسى ﷺ فقال: ما فرض ربك على أمتك؟ قلت: خمسين صلاة. قال: أرجع إلى ربك، فاسأله التخفيف؛ فإن أمتك لا يطيقون ذلك؛ فإني قد بلوت بني إسرائيل وخبرتهم. قال: فرجعت إلى ربي فقلت: يا رب، خفف على أمتي، فحط عني خمسا، فرجعت إلى موسى فقلت: حط عني خمسا. قال: إن أمتك لا يطيقون ذلك فارجع فاسأله التخفيف. قال فلم أزل أرجع بين ربي - تبارك وتعالى - وبين موسى - عليه السلام - حتى قال: يا محمد، إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة، لكل صلاة عشر، فذلك خمسون صلاة. . . . «الحديث»^(١).

وجه الدلالة من الحديث: دل الحديث على تخفيف عدد الصلوات الفعلية ومضاعفة ثوابها، قال ابن حجر: "هن خمس عددًا باعتبار الفعل، وخمسون اعتدادًا باعتبار الثواب"^(٢).

وتتجلى معالم الرحمة هنا في أن الله - الرحمن الرحيم الذي لا يبدل القول لديه - قد حط من عدد الصلاة من حيث الهيئة والعدد مع بقاء الأجر عليها كما هو، وما ذاك إلا رحمة وفضلاً لأمة محمد ﷺ.

المسألة الثانية: في أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام^(٣).

دل على هذا قوله ﷺ: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف؛ فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض، فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء»^(٤). وفي رواية «وذا الحاجة»^(٥).

(١) متفق عليه واللفظ لمسلم، ينظر صحيح البخاري حديث رقم (٣٤٩) أو مسلم رقم (١٦٢).

(٢) فتح الباري مع صحيح البخاري، ٤٦٣/١.

(٣) والمراد بالتمام: أي بالأبلا يفرض تخفيف الصلاة إلى الإخلال بشيء من أركانها أو ترك أقل ما يجب من الأنكار المشروعة فيها.

(٤) متفق عليه واللفظ لمسلم. ينظر: صحيح البخاري حديث رقم (٧٠٣)، ومسلم رقم (٤٦٧).

(٥) ينظر صحيح البخاري رقم (٧٠٢)، ومسلم رقم (٤٦٧).

وجه الدلالة من الحديث ظاهر، وهو يبين عناية الرسول ﷺ بحاجة الناس العامة، وتقديمها على المصلحة الخاصة، وهي هنا الرغبة في طول القنوت والتلذذ بمناجاة الله . وتتجلى معالم الرحمة هنا في الرفق بالمؤمنين وسائر الأتباع، ومراعاة مصلحتهم، وترك ما يشقّ عليهم وإن كان يسيراً من غير ضرورة^(١).

المسألة الثالثة: مراعاة العوارض الصحية والاحتياجات الخاصة، وإباحة التغيير في هيئات الصلاة بحسب ما يقتضيه الحال.

دل على هذا الحديث الذي رواه البخاري بإسناده عن عمران بن حصين ؓ قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ فقال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث: دل الحديث على أن من به عذر ويشق عليه القيام جاز له أن يصلي قاعداً، وإن عجز عن القعود صلى على جنب، وهكذا كلما عجز عن هيئة أتى بالتي تقوم مقامها مما يقدر عليه. وتتجلى معالم الرحمة هنا في كون التغيير المذكور في الهيئات هو في ركن من أركان الإسلام والذي من عظمته كان تشريعه لا كسائر العبادات في الأرض، وإنما من فوق السماء السابعة؛ الأمر الذي يبين عظم شأن الصلاة عند الله، وهي مع ما سبق ذات هيئات واجبة لا يحل لأحد أن يخل بها أو يزيد أو ينقص منها بمقتضى قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، ومن هنا قسم الفقهاء هيئاتها إلى أركان وواجبات فهيئاتها إذا بين أركان لا تسقط بحال ولا يجبرها شيء ولا تصح الصلاة حتى تؤدي، وبين واجبات، يأثم تاركها عمداً ولا تسقط سهواً إلا إلى بدل، ومع هذا التشديد في الإلزام بهيئات الصلاة نجد

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي: ٤٢٢/٢.

(٢) رواه البخاري برقم (١١١٧).

المشرع يتلطف بعباده، ويشرع لهم التخفيف من هيئتها حين تقتضي الحاجة.

المسألة الرابعة: في قصر الصلاة في السفر.

دل على هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ۝﴾ [النساء: ١٠١].

والمراد بالقصر: هو تخفيف الرباعية على ركعتين^(١). فيباح لكل مسافر سافر مسيرة يوم وليلة (أي ثمانين كيلاً) أو أكثر أن يقصر من الصلاة ما لم يكن عاصياً بسفره^(٢). و القصر في السفر مطلقاً هو مذهب جماهير العلماء^(٣) وتتجلى معالم الرحمة هنا من الحديث الذي رواه الإمام مسلم بإسناده عن يعلى بن أمية^(٤) أنه قال: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۝﴾ فقد أمن الناس! فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك. فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم؛ فاقبلوا صدقته»^(٥).

المسألة الخامسة: مراعاة الأحوال المناخية، والأمر بالإبراد بالصلاة في شدة الحر.

دل على هذا الحديث الذي رواه البخاري بإسناده عن أبي هريرة وعبد

(١) فتح الباري، ٦٥٣/٢.

(٢) وهذا الذي ذهب إليه الجمهور. ينظر أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٥٢٨-٥٢٩، فتح

الباري: ٦٥٧/٢.

(٣) ينظر اختلاف الأئمة العلماء لأبي المظفر الشيباني ١/ ١٤٦، موسوعة مسائل جماهير

العلماء ١/ ٢١٠.

(٤) هو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث الثقفي، مولى لبني

عبد مناف. ينظر الثقات لابن حبان، ٤٤١/٣.

(٥) حديث رقم: (٦٨٦).

الله بن عمر رضي الله عنه أنهما حدثا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(١).

وجه الدلالة من الحديث يتضح من معرفة المقصود بالإبراد؛ وهو - بقطع الهمزة وكسر الراء - هو انكسار الوهج والحر وهو من الإبراد أي: الدخول في البرد وقيل معناه: صلّوها في أول وقتها، من برد النهار وهو أوله^(٢) ووالأظهر في المراد به: هو أن يؤخر الظهر إلى أن يبرد الوقت يقال أبرد إذا دخل في البرد كأظهر إذا دخل في الظهيرة. والأمر بالإبراد أمر استحباب، وقيل: بل هو للوجوب^(٣) وقوله: «فإن شدة الحر» تعليل لمشروعية التأخير المذكور، والحكمة من ذلك: هي دفع المشقة؛ لكونها قد تسلب الخشوع^(٤). وقد ذهب جماهير العلماء إلى أن تعجيل الظهر أفضل إلا في شدة الحر فالأفضل الإبراد^(٥). وقال مالك: أحب أن تصلى في الصيف والشتاء والفيء ذراع^(٦) والإبراد بالصلاة لا يختص بمن صلى في جماعة أو بالرجال فحسب بل يحق لمن صلى مفردًا وللنساء أيضاً إذا وجدن المشقة التي شرع لأجلها الإبراد^(٧). وتتجلى معالم الرحمة في كون التوجيه هنا بترك أمر محبوب عند الله؛ «فأحب الأعمال عند الله الصلاة في أول وقتها»، وقد

(١) ينظر: الصحيح حديث رقم (٥٣٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مادة (برد) ص ٧١.

(٣) وفي المسألة تفاصيل كثيرة لا يتسع المقام لذكرها. ينظر في ذلك فتح الباري ٢/٢١.

(٤) ينظر فتح الباري ٢/٢٢.

(٥) ينظر: اختلاف الأئمة العلماء ٨٧/١. موسوعة مسائل الجمهور: ١٣١/١.

(٦) المدونة: ٦٠/١.

(٧) ينظر الشرح الممتع لابن عثيمين ١٠٥/٢.

أثنى الله على الذين يسارعون في الخيرات بقوله: ﴿أُولَٰئِكَ يَنزِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَوِيْقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١]، إلا أن رحمة الله بعباده واسعة لا يحدها شيء، ولا يحول بين حصولها وتحقيقها شيء محبوب أو دونه.

المسألة السادسة: مراعاة الأحوال الجوية، والترخيص في ترك الجمعة والجماعة عند اشتداد الريح وهطول الأمطار وبقاء أثارها من سيول وأحوال.

دل على هذا أحاديث عدة؛ منها:

- ما رواه البخاري بإسناده عن ابن عمر: "أنه أذن بالصلاة - في ليلة ذات برد وريح - ثم قال: ألا صلوا في الرحال . ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن - إذا كانت ليلة ذات برد ومطر - يقول: ألا صلوا في الرحال" (١) «(٢).

- وما رواه أيضاً البخاري بإسناده عن محمود بن الربيع الأنصاري (٣): "أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى، وأنه قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، إنها تكون الظلمة والليل، وأنا رجل ضرير البصر، فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مصلى . فجاءه رسول الله ﷺ فقال: أين تحب أن أصلي؟ فأشار إلى مكان من البيت، فصلى فيه رسول الله ﷺ" (٤).

(١) أي الدور والمسكن والمنزل، وهي جمع رحل. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ص ٣٥٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٦).

(٣) هو محمود بن الربيع الخزرجي الأنصاري، كنيته أبو محمد، وقد قيل: أبو نعيم، عقل مجة مجها رسول الله ﷺ في وجهه وهو ابن خمس سنين، توفي سنة ٩٩، وله من العمر ٩٤. ينظر: الثقات لابن حبان، ٣/ ٣٩٧.

(٤) برقم (٦٨٦).

- والحديث الذي رواه عبد الله بن الحارث رضي الله عنه قال: "خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردغ^(١)، فأمر المؤذن لما بلغ (حيّ على الصلاة) قال: قل: الصلاة في الرحال، فنظر بعضهم إلى بعض - فكانهم أنكروا - فقال: كأنكم أنكرتم هذا؛ إن هذا فعله من هو خير مني - يعني النبي صلى الله عليه وسلم -، إنها عزمة، وإني كرهت أن أخرجكم". وفي رواية قال: "كرهت أن أؤثمكم، فتجيئون تدوسون الطين إلى ركبكم"^(٢).

أوجه الدلالة من الأحاديث السابقة:

قوله: "ألا صلوا في رحالكم" أي في بيوتكم، قال ابن حجر: "والأمر هنا للإباحة".

قلت: وقد يصير للوجوب^(٣) في بعض الأحوال وبعض الصور، وذلك حينما تشتد الأمطار وتكثر معها السيول أو حينما يكون في أحد الطرق المؤدية إلى المسجد مجرى للسيل. والصلاة في الرحل أعم من أن تكون بجماعة أو منفرداً؛ لكنها مظنة الانفراد، والمقصود الأصلي إيقاعها في المسجد.

وقوله: "إن الجمعة عزمة" أي لو تركت المؤذن يقول حي على الصلاة؛ لبادر من سمعه إلى المجيء في المطر فيشق عليهم، فأمرته أن يقول: صلوا في بيوتكم، لتعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزيمة رخصة^(٤).

(١) أي: ذي طين ووحل كثير. النهاية في غريب الحديث، ص ٣٥٤.

(٢) ينظر: صحيح البخاري حديث رقم (٩٠١).

(٣) وذلك إن تيقن كونه مجرى للسيل فيجب عليه سلوك غيره أن وجد وإلا لزمه أن

يصل في منزله بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ البقرة: ١٩٥

(٤) ينظر: فتح الباري، ٢/٤٤٧، ١٨٥، ١٨٤.

وتتجلى معالم الرحمة هنا في كون الأمر المسقط هنا هو صلاة الجماعة مع أن شأنها عظيم؛ فقد رتب الشارع لفعلها الثواب العظيم فميزها عن صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة، وقد همَّ الرسول ﷺ بتحريق منازل تاركها^(١) ولم يأذن في تركها حتى للمكفوفين^(٢).

المسألة السابعة: في مراعاة الظواهر النفسية.

وفيه فروع:

الفرع الأول: مراعاة نفسيات المصلين بتخفيف الصلاة، وتوفير البيئة المناسبة للصلاة الخاشعة، وإزالة كل ما يفضي إلى إحداث التوتر النفسي من حزن وقلق ونحوهما.

دل على ذلك أحاديث عدة، منها:

- قوله ﷺ: «إني لأدخل الصلاة وأنا أريد إطالتها، فأسمع بكاء الصبي فأتجوّز في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه»^(٣).

(١) ينظر: صحيح البخاري حديث رقم (٦٤٤).

(٢) إن كان يسمع النداء لزمه الخروج لصلاة الجماعة والمراد سماع الآذن بدون مكبرات الصوت فمن كان يسمع الآذان إذا رفع بغير مكبر لاشك أن منزله قريب جداً من المسجد الأمر الذي يؤكد انتفاء المشقة في حقه فتجب عليه الجماعة ولو كان كفيف البصر، ويتأكد هذا من الحديث الذي رواه مسلم بإسناده عن أبي هريرة أنه قال: أتى النبي ﷺ رجل أعمى، فقال: يا رسول الله ﷺ، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلّي في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاه فقال: «هل تسمع النداء بالصلاة؟» فقال: نعم، قال: «فأجب» ينظر الصحيح حديث رقم (٦٥٣).

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم (٧٠٩).

- ومنها الحديث الذي رواه جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أكل من هذه البقلة الثوم - وقال مرة: من أكل البصل والثوم والكرات؛ فلا يقربن مسجدنا؛ فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى به بنو آدم»^(١) وفي رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليمتهما طبخاً"^(٢).

- ومنها: حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا وُضِعَ العشاءُ وأقيمت الصلاة؛ فابدؤوا بالعشاء»^(٣). وفي رواية «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء ولا يعجل حتى يفرغ منه»^(٤).

- وجه الدلالة في الحديث الأول: قوله ﷺ «وَجَدُ أُمِّي»؛ أي حزنها . ومنه يتبين شفقة النبي ﷺ على أصحابه، وكان ذكر الأم هنا خرج مخرج الغالب؛ وإلا فمن كان في معناها ملتحق بها^(٥).

- أما الحديث الثاني فتبين وجهة الدلالة فيه من قوله ﷺ: «فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى به بنو آدم»، فعلل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة وترك أذى المسلمين. وتتجلى معالم الرحمة من مفهوم حديث آخر رواه أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «أقيموا صفوفكم؛ فأني أراكم من وراء ظهري».

(١) متفق عليه واللفظ لمسلم ينظر صحيح البخاري حديث رقم (٨٥٣) وصحيح مسلم

حديث رقم (٥٦٤) ورقم (٥٦٧).

(٢) ينظر: صحيح مسلم حديث رقم (٥٦٧).

(٣) ينظر صحيح البخاري حديث رقم (٦٧١)

(٤) ينظر صحيح البخاري حديث رقم (٦٧٣)

(٥) فتح الباري ٢/٢٣٧.

قال أنس: "وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه".
فالمصلون مأمورون باقتراب بعضهم من بعض ولزق مناكبهم، ولا شك أن
الروائح الكريهة التي قد تصاحب بعض المصلين تفضي إلى إيذاء
غيرهم؛ الأمر الذي قد يخل بالخشوع، أو ترك امتثال أمر النبي ﷺ بإقامة
الصفوف.

- وجه الدلالة من الحديث الثالث ظاهر وقد تبين من تأويل ابن عمر له،
فكان يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وإنه ليسمع
قراءة الإمام. وقال أبو الدرداء: من فقه المرء إقباله على حاجته حتى
يقبل على صلاته وقلبه فارغ^(١).

الفرع الثاني: مراعاة النفسيات، والحرص على إدخال السرور في قلب
المسلم - صغيراً كان أو كبيراً-.

دل على ذلك: ما رواه أبو قتادة الأنصاري^(٢) قال: "رأيت النبي ﷺ يوم
الناس وأمامة بنت العاص-وهي ابنة زينب بنت النبي ﷺ- على عاتقه، فإذا
ركع وضعها، وإذا رفع من السجود أعادها"^(٣).

- ومن ذلك: قوله ﷺ: «..... يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ -
أو العَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ - وَالْحُيُضُ، وَلِيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ
الْمُؤْمِنِينَ...» الحديث^(٤).

(١) صحيح البخاري، ١٨٦/٢.

(٢) هو أبو قتادة العدوي بن عامر الأنصاري روى عن عمر بن الخطاب، مختلف في
صحبته، قال ابن منده: له صحبة ووثقه ابن معين، ينظر تهذيب التهذيب لابن حجر،
٢٠٥/١٢.

(٣) رواه مسلم رقم [٥٤٣].

(٤) رواه البخاري برقم [٣٢٤].

وجه الدلالة من الحديث الأول: اختلف العلماء في تأويل الحديث، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه يتضمن عملاً كثيراً، فقيل: إنه فعل ذلك من قبيل الضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها. وقيل: لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بحملها. وقيل: إن الحديث منسوخ. وقيل: إن ذلك كان من خصائصه ﷺ؛ لكونه كان معصوماً من أن تبول وهو حاملها. وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال؛ لوجود الطمأنينة في أركان صلاته^(١)، وحمله أصحاب الإمام مالك على النافلة ومنعوا جواز ذلك في الفريضة وقال النووي - رحمه الله -: "كل ذلك دعاوي باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع؛ لأن الآدمي طاهر، وما في جوفه مغفو عنه، وثياب الأطفال و أجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك، وإنما فعل النبي ذلك لبيان الجواز. وقوله في الحديث: "يؤم الناس" صريح أو كالصريح في أنه كان في الفريضة^(٢). ومنه يتبين تواضعه ﷺ مع الصبيان وسائر الضعفة، ورحمتهم وملاطفتهم، والحديث وإن كان لبيان الجواز إلا أنه شرع مستمر للمسلمين إلى يوم الدين"^(٣).

أما الحديث الثاني فقد نص فيه الرسول ﷺ على الفضل والحكمة من ترغيب النساء^(٤) في الخروج - مع أنهن في الأصل مأمورات بالقرار في

(١) فتح الباري: ١/٥٩٢.

(٢) فتح الباري: ١/٥٩٢.

(٣) شرح مسلم، ٣/٣٦، ٣٤.

(٤) قال ابن حجر: "والأولى أن يخص ذلك بمن يؤمن عليها وبها الفتنة، ولا يترتب على حضورها محذور ولا تراحم الرجال في الطرق ولا في المجامع." فتح الباري، ٥٤٦/٢.

البيوت-، وما ذاك إلا للاغترباط بدعوة المسلمين وشهود الخير، وتحصلهن لبركة ذلك اليوم وطهرته.

الفرع الثالث: ترتيب الأجر العظيم على العمل اليسير؛ لتذليل الصعاب التي قد تحول دون الإقبال عليه، أو للترغيب في الأعمال التي قد تستثقلها بعض النفوس.

دل على هذا أحاديث عدة؛ منها:

- قوله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا؛ لاستهموا عليه»^(١).

- ومنها: قوله ﷺ: «ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا»^(٢).

- ومنها: الحديث المروي عن أنس رضي الله عنه: أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا عن منازلهم، فنزلوا قريباً من النبي ﷺ، قال: فكره رسول الله ﷺ أن يغفروا المدينة^(٣) فقال: «ألا تحتسبون آثاركم»^(٤).

أوجه الدلالة من الأحاديث السابقة:

أنها مع تباين ألفاظها دلت على تحفيز المشرع للمسلمين وترغيبهم في المسارعة للخيرات؛ إذ أن احتساب الأجر في العبادات - التي تعثر بها

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم [٦٥٣].

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم [٦٥٤].

(٣) أي: تخلوا وتصير عراءً وهو الفضاء من الأرض، وتصير ثورهم في العراء. النهاية في غريب الحديث، ص ٦١١.

(٤) رواه البخاري في صحيحه برقم [٦٥٦].

المشاق- يذلها ويحببها للنفس، وبهذا تتجلى معالم الرحمة، فحين ترقى الهمم وتستشعر حلاوة المشقة المقرونة بعظيم الأجر، ويتبين للمسلم أن مسارعته في الطاعة وتحمله لبعض المشاق التي قد تعثر بها؛ لن تجعله على حد سواء مع من لم يبادر أو يصنع صنيعه؛ الأمر الذي يحفز للمزيد من الطاعات عملاً بقوله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦]. ثم أن الصلاة غالباً قد يعثر بها شيء من تشويش الشياطين فقلما يبلغ بها العبد حد الكمال فتأتي النوافل التي تعقبها أو تلازمها وتجبر ذلك الخلل وتكمل ما نقص منها .

المسألة الثامنة: تشريع الجوابر والتمتات، والإذن بقضاء الفوائت ليستدرك العمل ويكون صحيحاً:

دل على ذلك أحاديث عدة؛ منها:

- قوله ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(١).
- ومنها: قوله ﷺ: «انظروا هل لعبدي من تطوع»^(٢).
- ومنها: قوله ﷺ: «إن أحذكم إذا قام يصلي جاء الشيطان فلَبَسَ عليه حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد ذلك أحذكم فليسجد سجدتين وهو جالس»^(٣).

أوجه الدلالة من الأحاديث: أنه إذا لبس الشيطان على الإنسان أمر

(١) رواه مسلم في صحيحه برقم (٦٨٤).

(٢) رواه أبو نوداد في سننه برقم (٨٦٤) والحديث صححه الألباني، ينظر سنن أبي داود، ص ١١٣، ط: بيت الأفكار الدولية.

(٣) متفق عليه رواه البخاري في صحيحه برقم [١٢٣٢].

صلاته فأنساه إياها أو شككه في عدد ركعاتها؛ فإن المشرع قد جعل له مخرجاً من الحرج الذي قد يلزمه جراء ذلك فشرع له القضاء والمتممات؛ واحتسب له النوافل لتسد مسد النقص الحاصل في الصلاة، كما شرع له أن يسجد سجدتين جبراً لصلاته، واستدراكاً للخلل الذي حصل فيها بسبب الزيادة أو النقصان.

وتتجلى معالم الرحمة في أن المخرج الذي جعله المشرع وإذن به هو أمر يسير لا مشقة فيه؛ حيث تقبل الفوائت مطلقاً وتجبر النقائص بسجدتين خفيفتين ولم يكلفهم سبحانه وتعالى بإعادة الصلاة. فله الحمد والمنة.

المسألة التاسعة: تشريع التصفيق في الصلاة عند الحاجة والإشارة لأجل التنبيه.

دل على ذلك الحديث الذي رواه سهل الساعدي^(١): "أن رسول الله ﷺ بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء، فخرج رسول الله ﷺ يصلح بينهم في أناس معه، فحبس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة، فجاء بلال إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال: يا أبا بكر، إن رسول الله ﷺ قد حبس وقد حانت الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟ قال: نعم إن شئت. فأقام بلال، وتقدم أبو بكر رضي الله عنه فكبر للناس، وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف حتى قام في الصف، فأخذ الناس في التصفيق، وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته، فلما أكثر الناس التفت، فإذا رسول الله ﷺ، فأشار إليه رسول الله ﷺ يأمره أن يصلي، فرفع أبو بكر رضي الله عنه يديه فحمد الله ورجع القهقري وراءه حتى قام الصف، فتقدم رسول الله ﷺ

(١) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن الخزرج الأنصاري

الساعدي روى عن النبي ﷺ له ولأبيه صحبة توفي سنة ٩٦، ينظر تهذيب

التهذيب، ٢٥٢/٤-٢٥٣.

فصلى للناس، فلما فرغ أقبل على الناس فقال: «يا أيها الناس، مالكم حين نابكم شيء في الصلاة أخذتم في التصفيق؟! إنما التصفيق للنساء، من نابه شيء في صلاته فليقل: سبحان الله؛ فإنه لا يسمعه أحد حين يقول: سبحان الله إلا التفت...»^(١).

وجه الدلالة من الحديث ظاهرة، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن من ناب (عرض له) شيء في الصلاة، فإن كان رجلاً سبَّح، وإن كان امرأة صفقت، وسواء تعلق هذا الشيء بالصلاة أو لأمر خارجها، وأن من فعل هذا فإن صلاته تامة ولا تقسد^(٢)، ووافق أبو حنيفة الجمهور إذا كان الأمر يتعلق بالصلاة لتبنيه إمامه ونحوه، ومنعه لغير ذلك^(٣). والذي ذهب إليه الجمهور يقتضي تشريع الإتيان بحركات وإشارات رائدة عن هيئات الصلاة لغرض التنبيه أو التتوير، وأن ذلك لا يؤثر في صحة الصلاة؛ لأن الرسول ﷺ كان أنكر عليهم التصفيق إلا أنه لم يأمرهم بإعادة الصلاة أو سجود السهو، ومن هنا تتجلى معالم الرحمة في كون هذه الإشارة أو رفع الصوت بالتسبيح - سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية - للتعبير عما يختلج في النفس - من الحاجة للتنبيه أو غيره - هو في شعيرة يشترط فيها القنوت والخضوع التام أمام رب العباد، و تتجلى معالم الرحمة أكثر حينما نتصور ذا الحاجة عندما يقف خاضعاً بين يدي ملك من ملوك الدنيا، ثم يتوجه إليه ذلك الملك مصغياً فإن أي إشارة من ذلك المحتاج لغير الملك تعد لدى العقلاء سوء أدب ولا مبالاة؛ لكن الرحمن الرحيم والذي له المثل الأعلى قد أجاز لعبده حال

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم [١٢٣٤].

(٢) موسوعة مسائل الجمهور: ١٨٥/١

(٣) ينظر: البحر الرائق للنسفي، ١٢/٢.

كونه بين يديه أن ينبه المحتاج ويصوب المخطئ متى اقتضى الحال ذلك والمقام.

• المبحث الثاني: معالم الرحمة في فريضة الزكاة:

المطلب الأول: في إطلاق لفظ (الزكاة) على القدر المستحق في أموال الأغنياء وفقاً للمسمى الشائع لدى العرب والذي يفهم منه عند الإطلاق الكثرة والزيادة.

ويتبين هذا من قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وجه الدلالة من الآية: الزكاة في اللغة: هي النماء والزيادة والزكاة صفوة الشيء وما أخرجته من مالك لتطهره به، يقال: زكا الزرع وزكا المال إذا نما^(١)، وترد في الاصطلاح بالاعتبارين معاً؛ أما بالأول فلأن إخراجها سبب للنماء في المال، أو بمعنى أن الأجر بسببها يكثر، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالتجارة والزراعة، ودليل الأول: «ما نقص مال من صدقة»، ولأنها يضاعف ثوابها، كما جاء «إن الله يربي الصدقة». وأما بالثاني فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل، وتطهير من الذنوب^(٢).

وتتجلى معالم الرحمة هنا في ترغيب المكلف في أداء الفريضة الواجبة من خلال إثارة غريزة حب التملك والثراء؛ لأن إطلاق لفظ (الزكاة) على الفريضة المقدرة يعد إغراء للسامع العالم بدلالة المسمى ومفهومه، وهذا في حد ذاته يحث النفس على البذل والعطاء.

المطلب الثاني: الرحمة الظاهرة في أصل مشروعيتهما وكونها وجبت لتقرير مبدأ

التكافل الاجتماعي، وتحقيق التوازن بين طبقات المجتمع المسلم.

(١) القاموس المحيط مادة (زكى).

(٢) ينظر: فتح الباري ٣/ ٢٦٢.

دل على هذا قوله ﷺ في حديث معاذ بن جبل: «فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»^(١).

وجه الدلالة من الحديث: أن زكاة الأموال تجب في أموال الأغنياء لينتفع بها الفقراء، وتتجلى معالم الرحمة هنا في كون ذلك الجزء الذي يخرج من أموال الأغنياء هو لفقراء المسلمين خاصة؛ لقوله ﷺ «وترد على فقرائهم»؛ لأن الضمير يعود على المسلمين^(٢)، فلم يجعل لأحد من فقراء الملل الأخرى حظوة فيها - مع أنه سبحانه وتعالى قد تكفل برزق جميع الخلائق حيث قال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]. وأجاز بر غير المسلمين من الموادعين بقوله: ﴿لَا يَتَنَصَّرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِيلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ٨]-، وقد يكون برهم ببذل المال لهم ومع ذلك لم يجعل لهم حظوة في الزكاة بسبب عوزهم وفقرهم وإنما لتأليفهم وقد اختلف العلماء فيمن يستحق منهم سهم المؤلفه فقل رؤسائهم ونوي الشأن منهم وقيل كل من يرجى إسلامه أو تثبيته على الإسلام^(٣)، وأيا كان المراد بالمؤلفة قلوبهم فإن استحقاقهم للزكاة كان لأمر اعتباري قائم على الاجتهاد ولهذا ترك عمر وعلي وعثمان إعطائهم لعدم الحاجة إليه في خلافتهم - رضى الله عنهم - وبهذا تنقرر الخصوصية التي تشعر الفقير المسلم فضل الله عليه ولطفه؛ الأمر الذي يستجلب في نفسه البواعث الإيمانية فيثبت على

(١) ينظر صحيح مسلم حديث رقم (١٩).

(٢) فتح الباري: ٣/٣٥٧.

(٣) ينظر أقوال أهل العلم في المسألة في كتاب اختلاف الأئمة العلماء ١/٢١٦؛ الروض

المربع لمنصور البهوتي ص ١٦٢.

الطاعة كما يتسلى بهذه الرعاية فيتصبر وتقر عينه بما قسمه الله له؛ فتتباعه عن نفسه بواعث الحسد والنقمة على الأغنياء. والله أعلم.

المطلب الثالث: في المكلفين بها وتتجلى معالم الرحمة في أنها لا تجب على جميع المسلمين كالصلاة؛ وإنما تجب على الأغنياء فقط.

ويتبين هذا من قوله في الحديث السابق: «تؤخذ من أغنيائهم»، وجه الدلالة: دل النص على أن كل مسلم تام الملك ملك نصاباً من المال الزكوي حولاً كاملاً تلزمه الزكاة، فخص بالوجوب الأغنياء، وخص من الأغنياء من امتك نصاباً، وخص من امتك نصاباً من بقى ماله سالماً^(١) لى تمام الحول.

المطلب الرابع: في المال الذي تجب فيه الزكاة. وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في نوع المال الذي تجب فيه الزكاة.

فهي لا تجب إلا في الأموال ذات النماء^(٢)، والأموال المتحصلة بالجهد اليسير، وأما التي يتكلف فيها بنحو توفير المؤونة؛ فإن الذي عليه أكثر أهل العلم^(٣) أن الحق يسقط فيها إن كانت من الأنعام، وذلك بمقتضى مفهوم قوله ﷺ: «في سائمة الأنعام زكاة»، ويتخفف إن كانت من الزروع والثمار بمقتضى قوله ﷺ: «فيما سقت السماء العشر»^(٤)، وذلك لأن مبنى الزكاة على أن المؤونة إذا كثرت خف الواجب، وإذا خفت كثر الواجب^(٥).

(١) فعلى سبيل المثال: من حال على ماله الحول فأصابته جائفة فتلف بسببها فإن الزكاة في حقه تسقط فلا يستدين ليخرج الزكاة، ولا يبق الحق في نمته ليخرجه لاحقاً.

(٢) فتح الباري: ٢٦٢/٣.

(٣) ينظر بداية المجتهد ٢٥٢/١، موسوعة مسائل الجمهور، ٢٦٨/١.

(٤) ينظر صحيح البخاري مع فتح الباري، حديث رقم (١٤٨٣).

(٥) كتاب الزكاة من التهذيب، للبغوي، ص ١٩٣.

المسألة الثانية: في أنه لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع.

دل على هذا ما جاء في الصحيح عن ثمامة^(١) رضي الله عنه: أن أنسًا رضي الله عنه حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسول الله ﷺ «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»^(٢)

وجه الدلالة من الحديث قد بينه الإمام الشافعي - رحمه الله - بقوله: هو خطاب لرب المال من جهة، وللساعي من جهة، فأمر كل واحد منهم ألا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لنقل، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر^(٣).

وتتجلى معالم الرحمة هنا في النهي عن التحايل المفضي إلى ضياع حق الفقير بسبب التفريق الذي لا يمكن معه اكتمال النصاب، ونهى أيضاً عن التعسف الذي يفضي إلى ظلم رب المال؛ حيث يلزم من جمع المتفرق إيجاب مالم يجب عليه. والله أعلم.

المسألة الثالثة: العناية البالغة في تقدير الأموال المأخوذة بما يحقق العدالة، ويحقق الرفق بأرباب الأموال والمستحقين للزكاة كل بحسبه.

(١) هو ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري قاضيهما روى عن جده أنس والبراء بن عازب وأبو هريرة ولم يدركه وعنه حماد بن سلمة وجماعة تابعي ثقة وثقه العجلي، والأمام أحمد، والنسائي، وقال ابن عدي له أحاديث عن أنس وأرجو أنه لا بأس به وأحاديثه قريبة من غيره وهو صالح فيما يرويه عن أنس عندي. ينظر تهذيب التهذيب، ٢٨/٣.

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري (١٤٥٠).

(٣) فتح الباري ٣/٣١٤.

ويتبين هذا في أنصبة زكاة الإبل في كتاب أبي بكر الصديق لأَنَسَ رضي الله عنه حيث جاء فيه: "من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة؛ فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة؛ فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون؛ فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً. ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة؛ فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض؛ فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين"^(١).

وجه الدلالة من الحديث: أن من وجبت عليه زكاة الإبل فلم يكن لديه السن المقدر شرعاً فله أن يخرج الأقل أو الأعلى؛ ثم يقدر ما بينهما من تفاوت في الدرجة^(٢).

وتتجلى معالم الرحمة في تحقيق العدالة القائمة على مراعاة حظ الفقير وحق الغني، ومعالم الرحمة في جانب الغنى هنا أظهر منها في الفقير؛ لأنه قد لا يميز الأقل من الأعلى -كونه غير مالك- للقطيع، وحتى لو ميز فإنه قد يرضى بالأقل؛ لأن غرضه أن يجد ما يسد به رمقه وحاجته، بخلاف الغني رب المال فإنه باذل ومخرج لجزء من ماله، وهذا فيما يبدو له يأتي عليه بالنقص؛ فيكون جبران الفرق أدعى لتطيب نفسه . والله أعلم.

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم (١٤٥٣).

(٢) ينظر فتح الباري: ٣/٣٢٣.

المسألة الرابعة: توقّي كرائم الأموال في جمع الصدقات.

دل على هذا الحديث المروي في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا رضي الله عنه على اليمن قال: إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة من أموالهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم وتوقّ كرائم أموال الناس»^(١).

الشاهد من الحديث قوله ﷺ: «وتوقّ كرائم أموال الناس»، ووجه الدلالة منه يتبين بمعرفة لمعنى (الكرائم)؛ إذ هي جمع كريمة، يقال: ناقة كريمة: أي غزيرة اللبن، والمراد هنا: نفائس الأموال^(٢) من أي صنف كان، وقيل له: نفيس؛ لأن نفس صاحبه تتعلق به، وأصل الكريمة: كثيرة الخير، وقيل للمال النفيس: كريم لكثرة منفعته، فالزكاة وإن شرعت لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإجحاف بمال الأغنياء لكن إن رضوا بإعطاء الكرائم فلا حرج فيما يؤخذ عن طيب نفس^(٣).

وتتجلى معالم الرحمة في مراعاة جانب الشح الذي جبلت عليه النفوس؛ حيث قال تعالى: ﴿وَأَحْضِرْتَ الْأَنْفُسَ الشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨]؛ إذ إن إغفال هذا الجانب - لاسيما فيما يتعلق بجباية الأموال - قد يفضي إلى استئصال الزكاة، وترك الالتزام بها، أو قد يفضي إلى التحايل المتمثل في تفريق المجتمع ونحوه، أو ادعاء تلف المال أو ادعاء المديونية وفقًا لمذهب من يقول بسقوط

(١) رواه البخاري برقم (١٤٥٨).

(٢) ينظر المعجم الوسيط مادة (كُرُم).

(٣) فتح الباري: ٣/٣٢٢، ٣٦٠.

الدين بها^(١)، فكان الاعتدال في جباية الأموال بمثابة العامل الوقائي والمحفز في الوقت نفسه للالتزام بأداء الحق بطيب نفس وفقاً لما تتطلبه ركنية الزكاة.

• المبحث الثالث: معالم الرحمة في شعيرة الصيام.

المطلب الأول: في حكمة مشروعيته ومراعاته للجانب الصحي النفسي.

يتبين هذا من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَنَفُّونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]. لا يخفى ما يتحقق بالصيام الصحيح^(٢) من التقوى والإيمان للعبد المسلم تصديقاً لما جاء في الآية السابقة.

وتتجلى معالم الرحمة في كون المسلم مطالباً بالثبات على طاعة الله، وتحقيق التقوى التي تحول بينه وبين المعاصي، فجاء تشريع الصيام بمثابة العامل المساعد على ذلك، فمتى تحققت التقوى في نفس المسلم تأهل لاكتساب الخصال الحميدة التي تميز شخصيته، وهذه الخصال توفّر له مقومات الصحة النفسية السليمة، كما تمدّه بوقاية من الأمراض النفسية الكثيرة التي يعاني منها غير المنتظمين في سلك العبادة والعبودية^(٣).

(١) فيما إذا كان لا يتبقى مع سداد المديونية قدر نصاب لأنه والحال هذه ليس بغني إذا كان إخراج ماله مستحقاً لغرمائه . فتح الباري . ٣/ ٣٦٠، والمسألة هذه محل خلاف بين الفقهاء لمزيد من التفصيل ينظر: الانتصار في المسائل الكبار، لأبي الخطاب الكلوزاني، ٢٥٢/٣-٢٥٣.

(٢) فقد اتفق العلماء أن هذه الفضيلة إنما يتحصل عليها من صام صياماً سالماً من المعاصي قولاً وفعلاً، فتح الباري: ١٠٩/٤

(٣) ينظر الطب الوقائي في القرآن الكريم، لخليل شومان ص: ٢٢٣.

المطلب الثاني: في استعباب تأخير السحور، وتعجيل الفطور.

دل على الأول قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ مع قوله ﷺ: «تسحروا فإن في السحور بركة»^(١).

ودل على الثاني قوله ﷺ: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر»^(٢).

وجه الدلالة من النصوص السابقة: قال ابن عبد البر: «الآثار في تعجيل الفطر وتأخير السحور وهي متواترة صحاح»^(٣). والمراد بقوله ﷺ: «فإن في السحور بركة» أي: ما يحصل له من قوة ونشاط تعينه على الصيام، قال ابن حجر - رحمه الله -: «البركة في السحور تحصل بجهات متعددة، وهي إتباع السنة، ومخالفة أهل الكتاب، والتقوي به على العبادة، وزيادة في النشاط، ومداغة سوء الخلق الذي يثيره الجوع، وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام... إلخ»^(٤).

وقوله ﷺ: «لا يزال الناس بخير...» أي: لا يزال أمر الأمة منتظماً وهم بخير ما داموا محافظين على هذه السنة، والحكمة في ذلك: ألا يزداد في النهار من الليل، ولأنه أرقق بالصائم، وأقوى له على العبادة^(٥).

وتتجلى معالم الرحمة هنا في مراعاة المشرع لحاجة جسد الإنسان،

(١) رواه مسلم برقم (١٠٩٥).

(٢) رواه مسلم برقم: (١٠٩٨).

(٣) الاستنكار ٣/٣١٠.

(٤) شرح صحيح مسلم، للنووي، ٢٠٩/٤؛ فتح الباري: ١٤٠/٤.

(٥) شرح صحيح مسلم: ٢١١/٤؛ فتح الباري: ١٩٩/٤.

وترغيبه في أكلة السحر التي يستلزم منها وفرة العناصر الغذائية في بدن الإنسان؛ لاسيما في ساعات الصباح الأولى والتي عادة ما يحدث فيها ما يعرف بالأبيض (أي عمليات الهدم والبناء والتي تكون في تلك الساعات)؛ الأمر الذي يتطلب وفرة في العناصر الغذائية، وجاء استحباب تعجيل الفطور مراعيًا لحاجة الجسد أيضًا؛ حيث تقل العناصر الغذائية في الساعات الأخيرة من النهار كنتيجة حتمية لعمليات الهدم والبناء، كما يسهم نقص السوائل في جسد الصائم إلى ضعف البدن؛ فيكون تعجيل الفطر أبلغ وسيلة لمد الجسد بمقومات الطاقة والحيوية التي تعين المسلم على أداء العبادات بقوة ونشاط. والله أعلم.

المطلب الثالث: في مراعاة الاحتياجات الخاصة .

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في إسقاط الصيام عن الكبير الذي يشق عليه الصوم.

دل على هذا قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وجه الدلالة من الآية قد بينه ابن عباس ؓ بقوله: هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً^(١). وإلى هذا ذهب جماهير العلماء؛ منهم: طاوس وسعيد بن جبير والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه -رحمهم الله-؛ لكنهم اختلفوا في قدر الفدية؛ فذهب أكثرهم على أنها مد من طعام عن كل يوم، وبه قال علي وابن عباس وأبو هريرة وأنس وسعيد بن جبير وطاوس وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي في قوله الآخر^(٢).

(١) تفسير ابن كثير: ١/١٩٣.

(٢) ينظر: اختلاف الأئمة العلماء ١/٢٤٨. موسوعة مسائل الجمهور: ١/٢٩٩.

وتتجلى معالم الرحمة في إسقاط ركنية الصيام عن كبار السن إلى بدل يسير بالرغم من أن فريضة الصوم تؤدي في أيام يسيرة ومعدودة؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَنَفُّونَ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] أي أيام قلائل^(١) بالنسبة لعدد أيام السنة التي تبلغ (٣٥٤)، وبالرغم أيضاً من الفضائل الكثيرة التي تتحقق؛ إلا أن رحمة الله اقتضت مراعاة ضعف كبار السن وتشريع البديل، ولو شاء الله لجعل إسقاط الصوم إلى غير بدل؛ لكن اقتضت رحمته أن يفضل عليهم بالأجر الذي يكتسبونه بالإطعام وبالراحة النفسية التي يستشعرونها جراء ذلك إذ يشق على المؤمن الذي اعتاد فعل العبادة عدة سنوات أن يقعد عنها أو يتركها إلى غير ما بدل؛ لاسيما وأن تركه لها يشعره بمزيد من الضعف، فكان تمام الرحمة بهم التخفيف عنهم بترك الصوم وتشريع الإطعام ليكون بدلاً عنه.

المسألة الثانية: في الترخيص للمريض والمسافر بالفطر.

دل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وجه الدلالة من الآية: أوجب الله الصيام وحتمه على من شهد استهلال الشهر - أي كان مقيماً في البلد حين دخل شهر رمضان - وهو صحيح في بدنه أن يصوم لا محالة، أما من كان به في بدنه ما يشق عليه الصيام معه، أو يؤذيه، أو كان على سفر - أي في حالة سفر -؛ فله أن يفطر، فإذا أفطر

(١) ينظر: التفسير الكبير للرازي، ٢/٢٤٢.

فعلية عدة ما أفطره في السفر من الأيام؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ
الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ أي: أنما رخص لكم في الفطر في حال المرض
والسفر مع تحتمه في حق المقيم الصحيح تيسيراً عليكم، ورحمة بكم^(١). وإلى
هذا ذهب جماهير العلماء، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والثوري
والأوزاعي والشافعي وأحمد^(٢).

- وتتجلى معالم الرحمة في رعاية المشرع للنفوس وحفظها وتشريع ما
يصونها من الهلاك؛ حتى لو أفضى الأمر إلى تخفيف بعض الواجبات أو
تأجيلها إلى الزمن الذي تتمكن فيه النفس البشرية من أدائها بيسر وسهولة.
ويتجلى هذا المعنى فيمن كان به مرض، أما المسافر فتتجلى معالم الرحمة
في الترخيص له بترك الصيام بنحو المريض مع البون في حاجتهما؛ إذ
إن حاجة المريض للفطر أشد وأبلغ من حاجة المسافر؛ إذ قد يكون لبعض
المسافرين القوة التي تجعلهم يحتملون الجهد والمشقة التي تلازم السفر
عادة؛ كما كان عليه الشأن لدى أبي مرواح^(٣) الذي قال: "يا رسول الله،
أجد بي قوة على الصيام في السفر، فهل علي جناح؟ فقال رسول الله:
«هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح
عليه»^(٤). وفطر المسافر وإن كان رخصة فإنما شرع لرفع الحرج عن

(١) تفسير ابن كثير: ١/١٩٤.

(٢) ينظر: اختلاف الأئمة العلماء ١/٢٤٨-٢٤٩. موسوعة مسائل الجمهور: ١/٢٩٩.

(٣) هو: أبو مرواح الغفاري الليثي المنني. روى عن أبي ذر الغفاري، وأبي واقد الليثي،
منني تابعي ثقة قال الحاكم يعد في النفر الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ وقال أبو داود

له صحبة. ينظر التهذيب ١٢/٢٢٧.

(٤) رواه مسلم في صحيحه، برقم (١١٢١).

يشعر أن التزامه بالصيام حال السفر يحول دون إتمام حاجياته ومصلحته التي تكبد لأجلها مشاق السفر، ومن هنا نجد أن صورة معالم الرحمة في التخفيف عن المسافرين أبلغ وأكثر أثرًا في النفس مما عليه الأمر في شأن المريض، إذ يتجلى التسامح أكثر فيها؛ لأن تجشم المسافر لمشاق الصوم في السفر لا يفضي لهلاكه، بخلاف المريض الذي قد يزداد سقمه بالصوم فيهلك به، ثم إن التخفيف في عبادة تعد أحد أركان الإسلام لأجل حفظ النفوس يعد فضلاً وسعة وأكثر منه حين يكون ذلك التخفيف لأجل إنجاز مصالح شخصية أو حاجيات غير ضرورية وصدق الله حين قال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

أي: أن الله تعالى أراد بكم اليسر ولم يرد بكم العسر فيما شرعه لكم من رخصة الصيام. واليسر هو عمل لا يجهد النفس ولا يتقلل الجسم، والعسر هو ما يجهد النفس ويضر الجسم^(١).

• المبحث الرابع: في معالم الرحمة في شعيرة الحج. وفيه مطالب:

المطلب الأول: في أصل مشروعيته وكونه لا يجب إلا مرة في العمر.

دل على هذا الحديث الذي رواه مسلم بإسناده عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «أيها الناس، قد فرض عليكم الحج فحجوا». فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت: نعم لوجبت ولما استطعتم». ثم قال «ذروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم... الحديث»^(٢).

(١) ينظر: المشقة تجلب التيسير، ليعقوب الباحسين، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢) رقم (١٣٣٧).

وجه الدلالة من الحديث ظاهر وهو أن المشرع لم يوجب الحج على الناس إلا مرة في العمر كما تبين من جواب رسول الله ﷺ عن سؤال السائل.

وتتجلى معالم الرحمة هنا في تخفيف فريضة الحج مع كونها تفعل في أيام معدودات لا تزيد على عدد أصابع اليد، ومع هذا لم تجب كالصوم في كل عام؛ لكونها عبادة تعثر بها الكثير من المشاق؛ حيث يترك الحاج أهله ووطنه، ويبدل ماله، ويتحمل وعناء السفر، ووحشة الغربة، بالإضافة إلى ما يبذله من جهد بدني لا يتصور النسك بدونه؛ كالجهد الذي يعتريه في الطواف والسعي بالبيت، والوقوف بعرفة، ورمي الجمار، وقد اعتبر المشرع هذه الأمور فخفف على عباده ولم يُوجب تلك الفريضة إلا مرة في العمر؛ حتى لا يستثقلها الناس فيتركوها فيهلكوا بمعصيتهم وتركهم لأمر ربهم؛ ولهذا جاء في بعض ألفاظ الحديث «لو قلت: نعم، لوجبت، ثم إذا لا تسمعون ولا تستطيعون»^(١).

وفي لفظ «لو قلت: نعم لوجبت ولو وجبت لم تقوموا بها، ولو لم تقوموا بها عذبتم»^(٢).

المطلب الثاني: في كون وجوبه بحسب الاستطاعة.

دل على هذا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾ [آل عمران: ٩٧].

(١) رواه النسائي برقم (٢٦٢١)؛ وأبو داود برقم (١٧٢١)، واللفظ للنسائي. والحديث صحيحه الألباني ينظر سنن أبي داود، ص ٢٠٣، ط: بيت الأفكار الدولية، والتعليقات للسلفية على سنن النسائي، ٢٨١/٣.

(٢) رواه ابن ماجه برقم (٢٨٨٥). والحديث إسناده صحيح، ينظر حاشية سنن ابن ماجه، ص ٦٦٨.

وجه الدلالة من الآية: أن الله - سبحانه وتعالى - كلف بالحج كل مستطيع بماله وببدنه، فلا يجب الحج على فاقد المال أو فاقد الصحة - كمن يشق عليه الركوب ونحوه - لكونهما غير مستطيعين.

وتتجلى معالم الرحمة في إسقاط ركنية الحج عن فاقد الاستطاعة في فريضة لا تجب إلا مرة في العمر، ولا يتم إسلام المرء إلا بها، وفي فريضة تؤدي لإظهار ضروب الولاء والطاعة؛ لما يعترىها من المشاق المحتملة وزيارة البلد الحرام والمسجد الحرام، ومع كل هذه الحثثات أسقط المشرع حقه وراعى عجز المكلف وقدرته المالية بمقتضى الرحمة التي وسعت كل شيء.

المطلب الثالث: من عجز عن الحج فإنه ينيب عنه غيره.

دل على هذا الحديث الذي رواه الإمام مسلم بإسناده عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ، فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه... قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: (نعم) وذلك في حجة الوداع"^(١). وفي لفظ: "إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع أن يستوي على ظهر بغيره، فقال النبي ﷺ: «فحجي عنه»"^(٢).

وجه الدلالة من الحديث: دل الحديث على جواز النيابة في الحج عن العاجز الميئوس منه بهرم، أو زمانة، أو موت^(٣).

وقد ذهب جمهور العلماء إلى جواز الحج عن الميت أو العضوب

(١) كتاب الحج: رقم (١٣٣٤).

(٢) كتاب الحج: رقم (١٣٣٥).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم، ١٠١/٥.

(وهو، الزمانة والهرم ونحوهما)، وقال مالك والليث والحسن بن صالح: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام وما ذهب إليه الجمهور أرجح للحديث السابق^(١).

وتتجلى معالم الرحمة في جواز النيابة في شعيرة يتم بها إسلام المرء؛ إذ الحج أحد أركان الإسلام التي لا يكون الإسلام تاماً إلا بأدائها.

المطلب الرابع: في استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى بعد منتصف الليل قبل ازدحام الناس.

دل على هذا الحديث الذي رواه مسلم بإسناده عن أم حبيبة قالت: "كنا نفعله على عهد النبي ﷺ نغسل من جمع إلى منى"^(٢). وروى البخاري بإسناده عن ابن عباس ؓ أنه قال: "أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله"^(٣).

وجه الدلالة من الحديث يتجلى من قولها: "كنا نغسل بليل" أي ينطلقون من مزدلفة إلى منى قبل الفجر، فدل الحديث على ترخيص الدفع من مزدلفة إلى منى للضعفة والنساء ومن يرافقهن قبل الفجر وقبل أن يشتد الزحام، قال ابن قدامة: "لا نعلم فيه خلافاً، ولأن فيه رفقا بهم ودفعاً لمشقة الزحام عنهم واقتداء بفعل نبيهم ﷺ"^(٤).

وتتجلى معالم الرحمة عند قولنا بوجوب المبيت بمزدلفة؛ لأن إسقاط

(١) ينظر: المرجع السابق، موسوعة مسائل الجمهور ١/٣٤٠.

(٢) ينظر صحيح مسلم حديث رقم (١٢٩٢).

(٣) ينظر صحيح البخاري حديث رقم (١٦٧٨).

(٤) ينظر المغني لابن قدامة ٣/٢١٥.

المبيت حال واجوبه من غير جبران أو بدل فيه من الرحمة والسعة على العباد الشيء الكثير، وتتجلى هذه الرحمة أكثر بالوقوف على بعض العبادات التي أسقطت مع وجوب البذل أو الجبران؛ كمن ترك الصيام لكبر سنه أو لمرض لا يرجى برؤه فإنه يطعم بدلاً عن الصيام، وكمن وجبت في حقه الجذعة ولم يمتلكها فإنه يرخص له أن يخرج حقة على أن يجبر ذلك النقص بدفع شاتين إن استيسرتا أو عشرين درهماً.

المطلب الخامس: في كونه في أيام معدودات:

دل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَآتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

وجه الدلالة من الآية يتجلى في معرفة المراد بالأيام المعدودات؛ وهي أيام منى وأيام التشريق، وهو مذهب جمهور العلماء^(١)، ويروى في كتب التفسير عن النبي ﷺ أنه أمر منادياً فنادى: "الحج عرفة، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج، وأيام منى ثلاثة أيام، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه". والمعنى: ليكن ذكركم الله ودعاؤكم في أيام إقامتكم في منى، وهي الأيام المعدودات الثلاثة المولية ليوم الأضحى، وأقيموا في منى تلك الأيام، فمن دعت حاجاته إلى التعجل بالرجوع إلى وطنه فلا إثم عليه^(٢).

وتتجلى معالم الرحمة بما ذكره الإمام الرازي -رحمه الله- حيث قال:

(١) تفسير ابن عاشور: ٢/٢٦١، اختلاف الأئمة العلماء ١/٣١٥.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٦٥.

"إنه تعالى لما أذن في التعجل على سبيل الرخصة احتمل أن يخطر ببال قوم أن من لم يجر على موجب هذه الرخصة فإنه يأنم، فلما كان هذا الاحتمال قائماً؛ لا جرم أزال الله هذه الشبهة وبين أنه لا إثم في الأمرين، فإن شاء استعجل وجرى على موجب الرخصة، وإن شاء لم يستعجل ولم يجر على موجب الرخصة ولا إثم عليه في الأمرين جميعاً"^(١).

وهو على ما تضمنه من التخيير بين الأمرين - وإن كان أحدهما أفضل - فإنه تضمن أيضاً معلماً آخر يكمن في أن المشاق المحتملة في تلك الفريضة وما يترتب عليها من البعد عن الأوطان وكونه واجباً في العمر مرة فهو لا يتجاوز في قدره عدد أصابع اليد؛ الأمر الذي يسهم في تخفيف تلك المشاق في ذهن السامع فيستسهله ويسارع إلى أداء الفريضة بمجرد تحقق الاستطاعة لديه.

المطلب السادس: التخيير في فدية الإتلاف - كالحلق وتقليم الأظافر -

دل على هذا قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ يَدٌ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

مع الحديث الذي رواه كعب بن عجرة^(٢) رضي الله عنه قال: "... فحملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي، فقال: «ما كنت أرى أن الجهد بلغ بك ما أرى، أتجد شاة؟ فقلت: لا فنزلت هذه الآية ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾. قال: صوم ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين نصف طعام، طعام لكل مسكين. قال فنزلت في خاصة، وهي لكم عامة»^(٣).

(١) التفسير الكبير: ٣٤٢/٢.

(٢) هو كعب بن عجرة الانصاري المدني صحابي جليل روى عن النبي ﷺ نزل الكوفة

ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسين. ينظر التهذيب، ٤٣٥/٨.

(٣) رواه مسلم في صحيحه حديث رقم (١٢٠١).

وجه الدلالة من الآية والحديث كما قال الإمام الصنعاني ظاهر في أن التخيير في الفدية إجماع^(١).

وتتجلى معالم الرحمة في أن المشرع جعل للمكلف حرية الاختيار فيما يجبر به الخلل الذي حدث في نسكه بسبب وقوعه في المحذور، والمتأمل في أنواع الفدية يجدها جاءت متفاوتة لتتوافق مع ما يتناسب وإمكانية الناس وقدراتهم المادية والجسدية؛ فمن الناس من له سعة في المال تمكنه من إخراج الشاة، ومنهم من لا يتسع ماله إلا للإطعام فيختاره، ومنهم من يقوى على الصيام فيختاره؛ إلا أن التخيير في الفدية لا تحكمه المقدرة - كما هو ظاهر من نص الحديث-، بل للمكلف محض الاختيار، وما أجمل ما ذكره ابن كثير في تفسيره حيث قال: "مذهب الأئمة الأربعة وعامة العلماء أنه يخير في هذا المقام؛ إن شاء صام، وإن شاء تصدق بفرق (وهو ثلاثة أصع)^(٢) لكل مسكين نصف صاع (وهو مدان،) وإن شاء ذبح شاة وتصدق بها على الفقراء، أي ذلك فعل أجزأه. ولما كان لفظ القرآن في بيان الرخصة جاء بالأسهل فالأسهل ﴿فَذِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، ولما أمر النبي ﷺ كعب بن عجرة بذلك، أرشده إلى الأفضل فالأفضل، فقال: انسك شاة، أو أطعم ستة مساكين، أو صم ثلاثة أيام، فكل حسن في مقامه والله الحمد والمنة"^(٣).

(١) سبل السلام، للصنعاني: ١/١٩٦.

(٢) الصاع: بالفتح أصوع وصيعان، وحده من وحدات المكييل، ومقدار الصاع عند الحنفية: ٤ أمداد= ٨ أرطال= ١٠٢٨،٥٧ درهماً= ٣٦٢ و ٣ لتر= ٣٢٦١،٥ غراماً. ومقداره عند غير الحنفية: ٤ أمداد= ٥٠٧ أرطال= ٦٨٥،٧ درهماً= ٢،٧٤٨ لتر= ٢١٧٢. ينظر معجم لغة الفقهاء ص ٢٧٠.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ١/٢٠٩.

• الخاتمة

أحمد الله في النهاية والختام، كما حمدته في البداية والافتتاح، فأحمده سبحانه حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على أن وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث الذي توصلت من خلاله إلى النتائج التالية:

١- أن مبدأ الرحمة في العبادات يدور حول خمسة عناصر رئيسة؛ وهي:

أ- التخفيفات.

ب- الجوابر، والكفارات.

ج- العناية ببيان كيفية العبادة وهيئاتها.

د- رفع الحرج عن الخلق في العبادات التي قد يعتريها الخطأ أو النسيان.

هـ- الترغيب في العبادات من خلال:

*- الأجور الجزيلة، ومضاعفة الحسنات؛ كقوله ﷺ: «من قرأ آية من القرآن كان له بكل حرف حسنة» الحديث.

*- تكفير السيئات؛ كقوله ﷺ: «من توضأ فأصبغ الوضوء...» الحديث، وكقوله: «الصلاة إلى الصلاة . . .» الحديث، وكقوله ﷺ: «والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة.» الحديث.

٢- أن تسليط الضوء على مبدأ الرحمة والحديث عن السماحة في العبادات يفضي إلى العناية بتلك الشعائر، ويشوف نفوس المسلمين إلى المسارعة في أدائها، ولسان حالهم يقول: «أرحنا بها يا بلال».

٣- أن الرحمة في العبادات واضحة المعالم لا تحتاج إلى كثير من الدلائل والبراهين لتقريرها؛ مما يؤكد سهولة الوقوف عليها؛ الأمر الذي يتحقق به مقصد الشارع ألا وهو استشعار تلك النعمة وشكر المولى - عز وجل - عليها.

٤- أن الرحمة - في شعائر العبادات - ليست من الأمور التي تحكمها نظرية النسبية فلا تقتصر آثارها على بعض المسلمين دون البعض الآخر، ولا هي قابلة للاضمحلال أو النسخ؛ بل هي باقية ببقاء الملتزمين بتلك العبادات، ولا يحكمها قانون التقادم فيسقط اعتبارها في الأزمان المتجددة؛ بل هي باقية أيضاً ببقاء الدين المحفوظ، وما ذاك إلا لأنها جزء من ذلك الصرح الشامخ (شريعة الإسلام) المختص بالشمولية والثبات، فخصائص الشريعة لا تختلف عن شعائرها؛ لأنها منظومة متكاملة الواحد فيها كالكل؛ ولهذا قال الباري: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلَ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].

٥- أن امتزاج الرحمة بالعبادات - التي لا تخلو من بعض المشاق المحتملة في الأحوال العادية - أعطى أروع المعاني وأبلغها في الجمع بين واقعية الابتلاء (في التكليف بالعبادة) والوسطية والمثالية أيضاً؛ الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في انتشار الإسلام والإقبال عليه من أتباع الديانات الأخرى السماوية منها والوثنية.

وبناء على النتائج السابقة فإن الباحثة توصي بالأمور التالية:

١- على المسلمين الالتزام بشعائر الدين على الوجه الذي بينه رسول الله ﷺ، وترك التتبع والتشدد الذي يتنافى مع صور الرحمة .

٢- يجب على المسلمين -المختلطين بحديثي الإسلام، أو بضیوف بیت الله الحرام، أو العمالة المنزلية وغيرهم، ممن يقدمون إلى أرض الحرمين- أن يكونوا دعاة للإسلام بأفعالهم قبل أقوالهم.

٣- ينبغي على الباحثين وسائر المؤلفين في القضايا الإسلامية أن يعتنوا في كتابتهم بإبراز معالم الرحمة في التشريعات المتضمنة لها، على أن يبتعدوا عن التكلف ولي أعناق النصوص؛ حتى يكون لكلامهم مصداقية وقبول.

وبعد، هذا ما استطعت عمله، فما كان فيه من خير فمن الله، وما كان فيه من نقص وقصور فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء وأستغفر الله منه .

• ثبت المصادر والمراجع •

- القرآن الكريم.
- أحكام القرآن، لابن العربي، ت: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، (١٤٢١هـ).
- الانتصار في المسائل الكبار، لأبي الكلوزاني، ت: سليمان عبد الله العمير، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، (١٤١٣هـ).
- اختلاف الأئمة العلماء، لابن هبيرة، ت: السيد يوسف أحمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٤٢٣هـ).
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للنسفي، ت: زكريا عميرات، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٤١٨هـ-).
- التحرير والتوير، لابن عاشور، (ط: بدون)، تونس: ابن سحنون، (ت: بدون).

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، الطبعة الثامنة، بيروت: دار المعرفة، (١٤٠٦هـ).
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ت: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر، (١٤٢٠هـ-).
- التفسير الكبير، للرازي، ت: مكتب دار إحياء التراث، الطبعة الثالثة، بيروت: دار إحياء التراث، (١٤٢٠هـ).
- تهذيب التهذيب لابن حجر، (ط: بدون)، بيروت: دار الفكر (ت: بدون).
- الثقات، لابن حبان، الطبعة الأولى، الهند: دائرة المعارف العثمانية، (١٣٩٣هـ).
- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة نزار الباز، (١٤١٧-١٩٩٧).
- الرخص الشرعية وإبانتها بالقياس، لعبد الكريم النملة، الطبعة الثالثة، الرياض: مكتبة الرشد، (١٤٢٢هـ).
- الفرق بالحيوان في الإسلام، لفرح آل طه، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل، (٢٠٠٣م).
- رهبان الليل، لسيد العفاني، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (١٤١٠هـ).
- الروض المربع، لمنصور البهوتي، ت: يوسف محمد، الطبعة الثانية، بيروت: المكتبة العصرية، (١٤١٩هـ).
- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للصنعاني، (ط: بدون)، بيروت: دار الفكر، (ت: بدون).
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، اعتنى به: أبو عبيدة آل سليمان، الطبعة الأولى، القاهرة: كانزا جروب (٢٠٠٢).

- سنن ابن ماجه، للقرظوني، ت: صدقي جميل العطار، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر (١٤٢١هـ).
- سنن أبي داود، لأبي داود الساجستاني، (ط: بدون)، الأردن: بيت الأفكار الدولية، (ت: بدون).
- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن النسائي، الطبعة الأولى، باكستان: المكتبة السلفية، (١٤٢٢هـ).
- شرح صحيح مسلم، للنووي، مطبوع مع الصحيح، الطبعة الأولى، للقاهرة: المطبعة المصرية (١٣٤٧هـ).
- صحيح البخاري مع فتح الباري، لأبي عبد الله البخاري، ت: محمد عبد الباقي، (ط: بدون)، بيروت: دار الفكر، (ت: بدون).
- صحيح البخاري مع كشف المشكل، ت: مصطفى الذهبي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحديث، (١٤٢٠هـ).
- صحيح مسلم مع شرح النووي، ت: عبدالسلام علوش، الطبعة الأولى، الرياض: الرشد، (١٤٢٥هـ).
- الطب الوقائي في القرآن الكريم، لخليل شومان، الطبعة الأولى، الأردن: دار الكتاب الثقافي، (١٤٢٥هـ).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، مطبوع مع الصحيح، ط، بيروت: دار الفكر.
- فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوي، الطبعة الرابعة، بيروت: الرسالة (١٤١٨هـ/١٩٩٧).
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ت: محمد العرقسوس، الطبعة الخامسة، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤١٦هـ).

- المدونة الكبرى، للإمام مالك، رواية ابن القاسم، بيروت: دار الكتب العلمية، (ت: بدون).
- المستدرک على الصحيحین، للحاکم، ت: محمود مطرجي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، (١٤٢٢هـ).
- مسند الإمام أحمد، ت: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، للطبعة الأولى: مؤسسة الرسالة، (١٤٢٠هـ).
- المشقة تجلب التيسير، ليعقوب الباسمين، الطبعة الأولى، الرياض: الرشد (١٤٢٢هـ).
- معجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعجي وحامد قنيبي، للطبعة الثانية، بيروت: دار النفائس، (١٤٠٨هـ).
- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، (ط: بدون)، استنبول: المكتبة الإسلامية، (ت: بدون).
- المغني، لابن قدامة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، (١٤٠٥هـ).
- نبي الهدى والرحمة، عبد المجيد الببانوني، الطبعة الأولى، (ت: بدون).
- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ت: علي الأثري الطبعة الأولى، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢١هـ.

